

Distr.: General
19 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية، والاقتصادية،

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي له على المستوى المتعدد القطاعات، بما في ذلك التصدي له على الصعيد العالمي

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/44. ويعرض التقرير موجزاً للمناقشة التي دارت في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي له على المستوى المتعدد القطاعات، بما في ذلك التصدي له على الصعيد العالمي، التي عقدت في 23 حزيران/يونيه 2021 في الدورة السابعة والأربعين للمجلس. وقد تناولت المناقشة الأنماط والشواغل الناشئة المرتبطة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وسلطت الضوء على بعض الممارسات الواعدة التي جرى تحديدها في معرض إعداد عمليات التدخل المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على الحقوق، واقترحت السبل اللازمة لضمان العمل المستدام على جميع المستويات، بما في ذلك في سياق الجوائح العالمية.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- عقد مجلس حقوق الإنسان في 23 حزيران/يونيه 2021، عملاً بقراره 16/44، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي له على المستوى المتعدد القطاعات، بما في ذلك التصدي له على الصعيد العالمي. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أيضاً إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش لتقديمه إلى المجلس في دورته الخمسين. وقد تم حفظ البث الشبكي لحلقة النقاش الرفيعة المستوى ويمكن الاطلاع عليه على الإنترنت⁽¹⁾.
- 2- وترأست حلقة النقاش الرفيعة المستوى رئيسة مجلس حقوق الإنسان، نزهة شميم خان. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، ووزيرة شؤون المرأة والتضامن الوطني والأسرة والعمل الإنساني في بوركينا فاسو، هيلين ماري لورانس إلبودو، متحدثة باسم رئيس بوركينا فاسو وبطل الاتحاد الأفريقي المناصر لتعزيز القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، روك مارك كريستيان كابوريه. وأدارت حلقة النقاش الرفيعة المستوى مديرة الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، آنا وايدغرين. وشاركت في حلقة النقاش المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ناتاليا كانيم، ومديرة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف، مونيكا فيرو، ومفوضة الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، أميرة الفاضل محمد الفاضل، والمفوض في اللجنة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة (كومناس بيريموان) في إندونيسيا، بحر فؤاد.

ثانياً- البيانات والملاحظات الافتتاحية

- 3- أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان يؤثر على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ويمكن رصدها في أكثر من 90 بلداً. وذكرت ما أشارت إليه التقديرات في الفترة التي سبقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من أن أكثر من 200 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة خضعن سابقاً لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وأن هناك 4 ملايين فتاة على الأقل معرضة لخطر هذا التشويه كل عام. وأضافت أن التعليم الثانوي يقلل من خطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، غير أن عواقب الجائحة قد تحرم 20 مليون فتاة إضافية من العودة إلى المدرسة الثانية. وأوضحت المفوضة السامية كذلك أنه ما لم يتم إعطاء الأولوية لمنع هذه الممارسة الضارة والقضاء عليها وإدراج هذين العنصرين في خطط الاستجابة الوطنية لكوفيد-19 وإجراءات العمل الإنساني، سيصبح الكثير من الفتيات أكثر عرضة لخطر عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030.

- 4- وأشارت المفوضة السامية كذلك إلى أن الأشكال المتداخلة للتمييز، مثل الأشكال القائمة على نوع الجنس والإعاقة، قد تعرض بعض النساء والفتيات لخطر إضافي. ولاحظت المفوضة السامية، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأذى العقلي والبدني، أن التأثير الاقتصادي السلبي لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على البلدان كبير جداً أيضاً. وإذا لم تتخذ إجراءات حازمة، سترتفع التكاليف بحلول عام 2050، نظراً لنمو عدد السكان ولخضوع عدد أكبر من الفتيات لهذه الممارسة. وسلّمت بالجهود التي بذلت لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها في العديد من البلدان، لكنها أشارت إلى أن التقدم المحرز للقضاء على هذه الممارسة بحلول عام 2030 كان بالفعل بطيئاً جداً قبل الجائحة، وأن الجائحة زادت من إعاقة هذه الجهود. وأفضى فقدان الوظائف والدخل،

(1) انظر <http://webtv.un.org>

وإغلاق المدارس، وتغير أولويات المهنيين العاملين في الخطوط الأمامية، ووضع السياسات، والجهات المانحة، إلى زيادة مخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأشارت المفوضة السامية أيضاً إلى ضرورة تعزيز الشراكات، وإعطاء الأولوية لأصحاب المصلحة المتعددين، ولنهج متعدد التخصصات يقوم على الحقوق ويراعي المنظور الجنساني، ويشمل أولاً وقبل كل شيء الفتيات والنساء أنفسهن. ودعت إلى العمل بدرجة أكبر مع الزعماء التقليديين والدينيين، والمجموعات المهنية ذات الصلة، مثل الأشخاص العاملين في مجالي الصحة والتعليم والأخصائيين الاجتماعيين، والسلطات السياسية والقضائية وسلطات إنفاذ القانون والهجرة وغيرها من السلطات. ودعت كذلك إلى العمل مع المجتمعات المحلية من أجل الاستكشاف الجماعي وإيجاد السبل الكفيلة باحترام قيم هذه المجتمعات، من دون إلحاق الضرر بالنساء والفتيات وانتهاك ما يتمتعن به من حقوق الإنسان.

5- وأبرزت المفوضة السامية بعد ذلك أن اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات يعني ضرورة مراعاة مدى ارتباط هذه الممارسة بالمعايير والقوالب النمطية الجنسانية التمييزية، فضلاً عن الأشكال المتداخلة للتمييز والأسباب الجذرية الأخرى لعدم المساواة بين الجنسين. وأكدت ضرورة تنسيق الاستجابات فيما بين القطاعات، وإشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتمويلها تمويلاً سليماً من الاستثمارات العامة والخاصة. وأضافت أن اتباع نهج شامل يعني أيضاً أن تتاح للفتيات والنساء إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية واللجوء إلى القضاء. وأشارت أيضاً إلى أن من الضروري وجود قوانين وبرامج تتضمن آليات مساءلة قوية، بمساهمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن هيئات المساءلة الوطنية والإقليمية والعالمية.

6- وعرضت المفوضة السامية بعض الممارسات الواعدة التي شوهدت في العديد من البلدان. ومن الأمثلة على ذلك خطة عمل بوركينا فاسو، التي جمعت 13 وزارة فضلاً عن مجموعات نسائية وزعماء دينيين ومجتمعيين وموظفين مكلفين بإنفاذ القانون وجهاز قضائي للإشراف على تنفيذ القانون للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، اتخذت ست إدارات وزارية على الأقل إجراءات للتصدي لهذه الممارسة، بالتنسيق من مكتبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. ولاحظت أن التعاون الدولي عنصر أساسي آخر في التصدي لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي هذا الصدد، رحبت المفوضة السامية بالإعلان وبخطة العمل الإقليمية المشتركة بين الوزارات لعام 2019 بين إثيوبيا وكينيا والصومال وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عبر الوطني وعبر الحدود في شرق أفريقيا. وأثنت كذلك على الجهود القارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية باعتبارها ممارسات جيدة.

7- وأشارت المفوضة السامية إلى أنه يمكن منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ووقفها. ويجب كسر الصمت، وسماع جميع الأصوات ومعرفة كل الحقائق. واختتمت المفوضة السامية كلمتها مؤكدة أن حلقة النقاش الرفيعة المستوى تتيح محفلاً مهماً للغاية لتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها وتشجيع الالتزامات الجديدة والإجراءات المشتركة التي تقف في وجه هذه الممارسة المروعة.

8- وأشارت وزيرة شؤون المرأة والتضامن الوطني والأسرة والعمل الإنساني في بوركينا فاسو إلى أن مجلس حقوق الإنسان اتخذ قراره 16/44 بقيادة بوركينا فاسو. ونوهت بالتقدم الكبير المحرز في بلدان أفريقية عدة، ولا سيما إنشاء إطار قانوني ومؤسسي لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وعلى الرغم من هذا التقدم المشجع، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن أكثر من 50 مليون فتاة دون سن 15 عاماً معرضة لخطر أن تخضع لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030 إذا لم يتخذ المجتمع الدولي الآن إجراءات حازمة في هذا الشأن. وحثت الجميع على العمل بعزم على جميع

المستويات، وفي تآزر تام، لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتحقيق هدف عدم التسامح إطلاقاً مع هذه الممارسة بحلول عام 2030.

9- وشددت الوزيرة كذلك على أن السياق الحالي الذي اتسم بجائحة كوفيد-19 يعرض الفتيات والنساء لمخاطر أكبر. ولذا، وجهت نداء رسمياً إلى جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الدول، والقادة، والشركاء التقنيون والماليون، والجهات الفاعلة من المجتمع العالمي، للامتثال لمتطلبات قرار المجلس 16/44 من خلال تعبئة الموارد المالية وتخصيصها لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها. وينبغي لها أيضاً أن تتفد مبادرات عالمية لتعزيز مشاركة الأشخاص المعنيين في إجراءات منسقة وتكميلية لتحقيق عدم التسامح إطلاقاً مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030.

ثالثاً - مساهمات أعضاء حلقة النقاش

10- أوضحت مديرة الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، التي أدارت الحلقة، في ملاحظاتها الاستهلالية، أن هناك أكثر من 600 000 ناجية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أوروبا، وأن 190 000 فتاة وامرأة أخرى عرضة لخطر الخضوع لهذه الممارسة الضارة في 17 بلداً من البلدان الأوروبية وحدها. وأشارت إلى أن الأرقام العالمية لا تستند سوى إلى تقديرات انتشار الظاهرة في 31 بلداً، على الرغم من وجود ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أكثر من 90 بلداً، كما هو موضح في تقرير عالمي أصدرته الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في عام 2020⁽²⁾. وأضافت أن أحد العناصر الأساسية في الأخذ بنهج شامل ومنسق وقائم على حقوق الإنسان لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ودعم الناجيات هو إنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين، لتنسيق العمل فيما بين مختلف القطاعات على صعيدي السياسات وتوفير الخدمات، من أجل مَدّ الجسور بفعالية بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الهيئات الحكومية، والمجتمع المدني والمهنيون، والأهم من ذلك، المجتمعات المحلية المتضررة. وشددت على أن آليات التنسيق المتعددة الوكالات هذه يجب أن تمتلكها الحكومات وتقودها من أجل ربط القطاعات، على محور أفقي، وضمان عمليات تدخل متعددة الطبقات، مثل ربط مختلف مستويات الحكم، بما في ذلك المستويات الوطني والإقليمي والمحلي، على محور رأسي. وشددت أيضاً على أن تعزيز السياسات المتكاملة استراتيجية رئيسية لمكافحة العنف الجنساني تمثيلاً مع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما. وهذه الاتفاقية هي أول صك ملزم قانوناً يعترف بأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية قضية من القضايا المطروحة في أوروبا.

11- وذكرت مديرة الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أن المنظمة ملتزمة بأن تكفل، على مستوى الاتحاد الأوروبي، أن تسهم توصية الاتحاد الأوروبي المقبلية المتعلقة بالممارسات الضارة التي ستركز على التدابير الوقائية، والتثقيف، وتعزيز الخدمات العامة، وتدبير الوقاية والدعم، وبناء قدرات المهنيين، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء على أساس التركيز على الضحايا، في تعزيز آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق تأثير أكبر على المستوى الوطني. وسلطت الضوء على دراسة أجريت في 14 بلداً أوروبياً، وعلى أن هذه الدراسة التي نظرت في القوانين والسياسات والخدمات وجمع البيانات المتصلة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أظهرت صورة كاملة مختلطة فيما يتعلق بوجود آلية تنسيق متعددة الوكالات مكرسة للتصدي لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية

End FGM European Network and others, “Female genital mutilation/cutting: a call for a global response”, March 2020 (2)

الأنتوية. وفي حين أن بعض البلدان لديها آليات تنسيق مشتركة بين الوكالات تعمل بكامل طاقتها، بما في ذلك فنلندا، وألمانيا، وهولندا، والبرتغال، والسويد، فإن بلداناً أخرى ليس لديها أي آليات، أو ليس لديها سوى بعضها على المستوى دون الوطني. وأخيراً، دعت مديرة الشبكة الأوروبية مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز مواءمة السياسات على الصعيد الوطني، لضمان اتباع نهج شامل وكلي إزاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية في جميع الدول الأوروبية.

12- وأشارت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن قرار المجلس 16/44 يتناول ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف الجنساني. وذكرت ما أشارت إليه التقديرات من تعرض 3,9 ملايين فتاة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية كل عام، مبيّنة أن هذا الرقم قد يرتفع ليصبح 4,6 ملايين فتاة بحلول عام 2030 إذا لم تُسرّع الجهود الحالية. وقالت إنه قد أحرز تقدم، وإن كان متفاوتاً في هذا الشأن، وإن هناك أدلة على حدوث انخفاض عام في معدل انتشار هذه الممارسة في أفريقيا، وهو ما يظهر بشكل خاص في بوركينافاسو، ومصر، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيريا، وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأضافت أن العقد المقبل قد يشهد حدوث مليوني حالة إضافية من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية بعد أن أفضت جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق المدارس وعرقلة البرامج. وذكرت أن الجائحة، لم تضعف طموح البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية، بل زادت من عزيمتهما. ونتيجة لذلك، في عام 2020، حصلت أكثر من 430 748 امرأة وفتاة على الخدمات الصحية، وقُدمت الخدمات الاجتماعية والقانونية إلى عشرات الآلاف منهن وكل ذلك بفضل هذا البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وعمل البرنامج المشترك أيضاً على إدراج خدمات الوقاية والحماية من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية في خطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

13- وأكدت المديرية التنفيذية أن 14 بلداً من بين 17 بلداً من البلدان المشمولة بالبرنامج المشترك، اعتمد منذ عام 2020، تشريعات تجرّم هذه الممارسة، وكان آخرها السودان. وأسفرت هذه القوانين عن العديد من الاعتقالات والإدانات وعملت كرادع قوي لهذا النوع من الممارسات. ثم شددت على أن إنهاء هذه الممارسة العميقة الجذور سيقضي أكثر من إنفاذ القانون وسيطلب بذل جهود متضافرة لتعبئة أصحاب المصلحة في قطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والعدالة، والإعلام، والتخطيط الإنمائي، والمالية، والمساواة بين الجنسين وغيرها من القطاعات.

14- وسلطت المديرية التنفيذية الضوء على ضرورة تمكين البرلمانيين والبرلمانيات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والناشطات من النساء والشباب والشابات، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان لرصد الجهود الرامية إلى إحداث تغيير فعال والنهوض بها. وأضافت أن المشاركة المدنية الهادفة تعتمد على الوصول بشفافية إلى الإعلام. وأشارت إلى مبادرة تسمى يو ريبورت "U-Report"، في أوغندا، زودت عشرات الآلاف من النساء والشباب والشابات والناشطين والناشطات بمعلومات مناسبة وآنية، باستخدام التكنولوجيا الجوالية. واختتمت كلمتها بالإعراب عن تقديرها لقرار مجلس حقوق الإنسان 16/44، الذي ألهم المنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء لاعتماد نهج شامل إزاء المسألة. وأشارت إلى أن من الضروري الاستناد إلى رؤية القرار وتوجيهاته لتعزيز العمل الجماعي من أجل تحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة ووضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية وجميع الممارسات الضارة، عن طريق مواءمة الإرادة السياسية مع الهياكل التي يمكن أن تعبئ جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء والفتيات المعرضات للخطر والناجيات، بوصفها عوامل محركة للتغيير الاجتماعي.

15- ولاحظت مفوضة الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي أن الصلة بين حقوق الإنسان بالغة الأهمية في التعجيل بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنتوية. وفي هذا الصدد، أطلقت

مفوضية الاتحاد الأفريقي مبادرة سليمة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في عام 2019، بهدف تعبئة الموارد القارية، والعمل، والرصد، والإبلاغ، والمساءلة. وأشارت إلى أن قرار جمعية الاتحاد الأفريقي 737 لعام 2019، طلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع إطار للمساءلة، ييسر الرصد والإبلاغ على نطاق واسع. وأضافت أن المفوضية تعكف حالياً على وضع إرشادات تقنية وقانونية للدول الأعضاء. وشددت على أنه في الوقت الذي تفكر فيه المفوضية في الجهود العالمية - بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان 16/44 والكتيب الأولي الذي أطلق مؤخراً بشأن إجراء تحريات عامة على المستوى الوطني للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث⁽³⁾ - فإنها ستتطلع إلى التوسع في السياسات والعمل السياسي، وتعزيز الشراكات، ومواصلة تنمية وتوسيع العمل الذي عبا الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بإنهاء العنف الجنساني وحماية حقوق الإنسان للفتيات والنساء. وأشارت إلى أن تعزيز هذه الشراكات وزيادة المساءلة هما مبدآن من مبادئ نهج المنظمة الذي يتطلع إلى الشباب والشابات والنساء، بمن فيهم الناجون والناجيات، للعمل مع أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية وتحسين التنسيق. ونكرت أن المفوضية عملت أيضاً على وضع الشابات الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في صميم استجابتها، ولا سيما عن طريق ضمان مشاركتهن في المنتديات السياسية الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي.

16- واختتمت مفوضة الشؤون الاجتماعية كلمتها بالقول إن الميزة النسبية لمفوضية الاتحاد الأفريقي تكمن في قدرتها على عقد الاجتماعات، وفي منابرها التشريعية والسياساتية، وتمكنها من تيسير مشاركة أصحاب المصلحة من جميع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 55 دولة في تنفيذ ولايتها الرامية إلى تغيير حياة القارة الأفريقية ومجتمعاتها وأفاقها. وقالت إن استثمارات، مثل البرنامج الإقليمي لمبادرة تسليط الضوء في أفريقيا، توفر القدرات والدعم الحاسمين الضروريين للمضي قدماً بالولاية، مع التركيز على التصدي للعنف الجنساني والممارسات الضارة وتعزيز حقوق الإنسان.

17- وأشار المفوض في اللجنة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة في إندونيسيا إلى أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية منتشرة بدرجة كبيرة في إندونيسيا، حيث إن أكثر من نصف الحالات تحدث قبل بلوغ الفتيات أربعة أشهر من العمر. وقال إن هذه الممارسة تعتبر مطلباً دينياً وطقساً من طقوس التحول في مراحل العمر، وهو ما يؤدي بالاقتران مع إجراء العملية في إطار طبي إلى إلحاق ضرر كبير بالفتيات. وأضاف أن اللجنة الوطنية أجرت ثلاث دراسات عن ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في إندونيسيا لأغراض الدعوة القائمة على الأدلة. ووجدت إحدى الدراسات أن 53 في المائة من الأشخاص المجيبين أبلغوا عن حالات نزيف، وأبلغ 52 في المائة منهم عن انخفاض الرغبة الجنسية، و2 في المائة عن العقم. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن الفتيات يعانين من صدمة طويلة الأمد نتيجة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ومن الناحية الاقتصادية، أسهمت الطقوس التي تحدث في مناطق عدة أيضاً في زيادة نفقات الأسر المعيشية. وذكر أنه في إطار متابعة هذه النتائج، عملت اللجنة الوطنية على تعزيز الحوار وأقامت شراكات استراتيجية مع الزعماء الدينيين والتقليديين، وعززت قدرات ممثلي الإدارات الوزارية لتحسين فهمهم دوافع هذه الممارسة. وأنشأت أيضاً ائتلاًفاً للدعوة والدفاع يضم زعماء دينيين وأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني. ونتيجة لهذه الدعوة، وضعت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل مبادئ توجيهية للدعوة لأغراض القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تستهدف الشباب والشابات والزعماء الدينيين والأسر في إندونيسيا.

18- وسلط المفوض الضوء على أن وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل إلى جانب الوزارات التنفيذية الأخرى قد وضعت، بفضل هذا الجهد الجماعي، خريطة طريق متعددة القطاعات للقضاء على تشويه

(3) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "Conducting public inquiries to eliminate female genital mutilation" (أيلول/سبتمبر 2020).

الأعضاء التناسلية الأنثوية لعام 2030 في إندونيسيا، تحدد بوضوح أدوار كل قطاع، وتتص على مسؤولية القطاعات عن التزاماتها. واختتم كلمته بالتأكيد على التحديات المتبقية، مثل جمع بيانات دقيقة، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة، بالنظر إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يمارس على صغار الأطفال وأن الروايات تستند إلى تقارير ثانوية من الوالدين أو أفراد الأسرة. وذكر أن حكومة إندونيسيا خطت لمواصلة تعبئة وتعزيز ائتلافات الدعوة والدفاع وزيادة عدد الوزارات والخبراء المشاركين في منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها.

رابعاً - موجز المناقشة

19- خلال المناقشة التحوارية، أخذ العديد من المتكلمين الكلمة، للإدلاء ببيانات، منها بيانات مشتركة، حظي أحدها بدعم نحو 145 وفداً⁽⁴⁾. وأخذت الكلمة الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وأنغولا، وإيطاليا، والبرتغال⁽⁵⁾، وبلجيكا⁽⁶⁾، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، والعراق، وغانا، والكاميرون⁽⁷⁾، وكينيا، ومصر⁽⁸⁾، وموريتانيا، وموناكو، وناميبيا، والنرويج⁽⁹⁾، والنمسا، والنيجر. ولم تتمكن الوفود التالية من أخذ الكلمة بسبب ضيق الوقت وهي: إسرائيل، وإكوادور، وفرنسا، وكمبوديا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

20- وأخذ الكلمة أيضاً كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد الأوروبي. وأدلت منظمات المجتمع المدني التالية ببيانات: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ورابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

(4) يمكن الاطلاع على البيانات على الموقع الشبكي الخارجي لمجلس حقوق الإنسان (<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/47session/Pages/Statements.aspx?SessionId=43&MeetingDate=23/06/2021%2000:00:00>)

(5) أيضاً باسم الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

(6) أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية.

(7) أيضاً باسم مجموعة أقاليمية (إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركمانستان، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جنوب كوريا، جيبوتي، الدانمرك، دولة فلسطين، رواندا، رومانيا، زامبيا، زامبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاقتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف))؛ وباسم مجموعة الدول العربية.

(8) باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق (إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاقتيا وليتوانيا والنرويج).

(9) باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وكابو فيردي، وموزامبيق).

ألف- تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: شاغل عالمي تقاوم بفعل الجائحة والصدمات الاقتصادية

21- قال المتكلمون إن هناك أدلة متزايدة على وقوع حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع مناطق العالم أي في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، بما في ذلك بين مجتمعات السكان الأصليين والشتات. وذكر أن العدد الدقيق للفتيات والنساء اللواتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في تلك الأماكن لا يزال غير معروف بسبب ثغرات في البيانات.

22- وأشار المتكلمون إلى عوامل ضعف مجتمعة - العمر ونوع الجنس والإلمام بالقراءة والكتابة وحالة الفقر - أسهمت في تعزيز ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لدى فئات السكان المتضررة. وأكدوا أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ممارسة ضارة ومميتة يجب القضاء عليها، وحددوا مجموعة واسعة من القوانين والممارسات والسياسات التي وضعتها حكوماتهم للقضاء على هذه الممارسة. وقالوا إن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يشكل عائقاً أمام التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأنه لا يزال ينسف مسعى التحقيق الجماعي لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الأساسية.

23- وأبرز معظم المتكلمين كيف أن هذه الممارسة تزداد تعقيداً في سياقات معينة بسبب الأشكال الناشئة الجديدة، مثل إجراء العملية في الإطار الطبي. واعتباراً من عام 2020، من بين ما يقرب من 200 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة ممن خضعن سابقاً لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تمت عملية ختان 52 مليون أو نحو واحدة من كل أربع فتيات ونساء منهن على يد عاملين صحيين. وشدد المتكلمون على أن إضفاء الطابع الطبي على الممارسة لا يقلل من الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان أو يزيل المخاطر الصحية، فالتشويه ينزع الأنسجة السليمة والطبيعية ويتلفها ويفسد الوظائف الطبيعية لجسم الفتاة. وسلم المتكلمون عوضاً عن ذلك، بأنه يسهم في زيادة انتشار هذه الظاهرة وزيادة المخاطر على النساء والفتيات المتأثرات بهذه الممارسة الضارة.

24- وأشار عدة متكلمين إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية قد تقاوم بفعل جائحة كوفيد-19. وقالوا إن معظم الخطط الوطنية للعمل الإنساني والتصدي لكوفيد-19 لم تتضمن في البداية تدخلات لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي لها، لأنها لم تكن تعتبر منقذة للحياة أو ضرورية لمنح الفتيات والنساء القدرة على التحمل. وفي الوقت نفسه، أفضى التصدي لجائحة كوفيد-19 إلى إيجاد طرق مبتكرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التوعية والرصد والتعلم. ونظراً لأن المجتمع الدولي يواجه على نحو متزايد أزمنة طويلة الأمد، أكد المتكلمون ضرورة زيادة الاستثمارات المباشرة والالتزام على نحو أقوى لضمان أن تشمل خطط التأهب والتصدي في مجال العمل الإنساني إدماج التدخلات لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي لها. وقيل إن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحاجة إلى أن تمسك بدرجة أكبر بزمam الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاعتراف بما للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من دور رئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وضمان عدم ترك أي فتاة خلف الركب، بما في ذلك في سياقي العمل الإنساني والإنعاش.

25- ومن الاتجاهات الأخرى التي ذكرها المتكلمون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عبر الوطني وعبر الحدود الذي قوض عقوداً من الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة. ويحدث هذا عندما تسافر الأسر من البلدان التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى بلدان لم تحظره أو ليس لديها ولاية قضائية خارج الإقليم لمقاضاة حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية استناداً إلى التشريعات الجنائية القائمة.

26- وأشار عدة متكلمين إلى العبء الاقتصادي الكبير الذي تفرضه معالجة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على النظم الصحية والميزانيات الوطنية، والذي قد يبلغ نحو 1,4 بليون دولار سنوياً على الصعيد العالمي. وفي عام 2020، أطلقت منظمة الصحة العالمية أداة لحساب تكلفة الرعاية الصحية للنساء اللواتي يعشن في ظروف ناجمة عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية⁽¹⁰⁾. وتبين هذه الأداة أن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إن تركت، ستصبح نسبة الوفورات المرتبطة بها من التكاليف الصحية أكثر من 60 في المائة بحلول عام 2050. وقد دُكرت هذه الحجة الاقتصادية كسبب آخر من أسباب إنهاء هذه الممارسة، وهي تستند إلى بيانات عن 27 بلداً من أصل 30 بلداً من البلدان التي أُنحت إحصاءات بشأنها للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

باء - التقدم المحرز والتحديات في ظل الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

27- قدمت الوفود في مداخلتها أمثلة على التقدم المحرز وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 16/44، الذي شجع فيه المجلس الدول، في جملة أمور، على إنشاء آليات تنسيق وطنية ودعاها إلى اتخاذ تدابير شاملة ومتعددة القطاعات وقائمة على الحقوق للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتشمل هذه المبادرات مشاركة وتنسيق أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، واصلت الحكومة التزاماتها بالقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال تنفيذ خطة عمل وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة للفترة 2018-2022، وعمل المكاتب المعنية بالشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال التي أُنشئت في جميع مراكز الشرطة في البلد، والتي ترصد حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتجرى أنشطة مشتركة لتوعية المجتمع المحلي إلى جانب وزارة الصحة، وتنمية المجتمع والشؤون الجنسانية والطفولة. وفي غانا، اشتركت عدة هيئات حكومية في العمل من أجل القضاء على هذه الممارسة، ولا سيما وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية ووحدة العنف العائلي التابعة للشرطة الوطنية، التي تعمل جنباً إلى جنب مع مراكز الدعم والخطوط الهاتفية الساخنة الفعالة وتطبيق الهاتف المحمول لمساعدة ضحايا الحالات المبلغ عنها من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأنشأت كينيا مجلساً لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بهدف الحفاظ على كرامة الفتيات والنساء في كينيا وزيادة تمكينهن من خلال تنسيق المبادرات، والتوعية والدعوة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأبلغت كينيا أيضاً عن إحراز تقدم في القضاء على هذه الممارسة، حيث شهدت انخفاضاً تدريجياً بنسبة 4,3 في المائة سنوياً بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، وهو ما تدعمه الإجراءات القانونية والمؤسسية والسياسية التي تتخذها الدولة والكيانات من غير الدول.

28- وشملت الأمثلة الأخرى على التقدم التي عرضها المندوبون تقريراً قدمته النيجر أشار إلى أن معدل انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على الصعيد الوطني قد انخفض من 5 في المائة في عام 1998 إلى 2,2 في المائة في عام 2006 وإلى 2 في المائة في عام 2012، وفقاً لنتائج الدراسات الاستقصائية الديمغرافية للصحة والتغذية. ويُعزى الانخفاض إلى التدابير التشريعية والمؤسسية. وجاءت هذه النتائج في أعقاب اعتماد قانون في حزيران/يونيه 2003 يجرّم ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ويعاقب مرتكبيها، واستراتيجية وطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له، إضافة إلى

أنشطة التوعية الموجهة إلى السكان، وإنشاء وحدة تنسيق للإجراءات الرامية إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأبلغت بوركينا فاسو أيضاً عن التقدم المحرز بفضل جملة أمور منها إنشاء إطار قانوني ومؤسسي للوقاية من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وحظرها. وأعلنت النمسا التزامها القوي بإنهاء هذه الممارسة منذ عام 2018، من خلال تجريم ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتقديم الدعم المالي لتوفير معلومات شاملة للفتيات عن صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وزيادة الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي. وذكر السودان أن تعبئة جميع القطاعات قد بلغت ذروتها في تموز/يوليه 2020، باعتماد قانون يجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

29- وأشارت سويسرا إلى أنها أنشأت في عام 2016 شبكة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تركز على المعلومات، والمشورة، والوقاية، والتدريب، بهدف اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات يستند إلى ركائز مثل التعاون والملاحقة القضائية والرعاية الطبية. وأنشئت أيضاً مراكز اتصال إقليمية وكناتونية لصحاحيا ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والنجاحات منها. وفي عام 2021، أطلقت فرنسا منصة معرفة أوروبية عبر الإنترنت مخصصة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تهدف إلى زيادة المعرفة والوعي بهذه الممارسة.

30- وأشارت إثيوبيا إلى انخفاض كبير في معدلات انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلد، ويعزى ذلك في جملة أمور إلى عمل تحالف وطني لإنهاء زواج الأطفال المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلى جانب الجهود التي يبذلها المجلس المشترك بين الأديان، ومنظمات المجتمع المدني وزعماء المجتمعات المحلية التقليديين. وأبلغت مصر عن جهودها لتوسيع نطاق تشريعاتها في عام 2021 لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بما في ذلك الأحكام التي تجرم هذه الممارسة وتشدّد العقوبات على مرتكبيها. وتناولت التعديلات الجديدة إجراء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في إطار طبي. وخضع الأطباء وغيرهم من المهنيين الطبيين الذين تبين أنهم متورطون في هذه الممارسة للحظر من ممارسة مهنتهم لمدة تصل إلى خمس سنوات. وفي ليبيا، في شباط/فبراير 2022، فرضت الحكومة وفقاً لاختيارياً على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لمدة ثلاث سنوات حتى يمكن وضع آلية تنظيمية، في أعقاب أمر تنفيذي صدر في عام 2018 يقضي بحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأشار العراق إلى أن القانون المحلي يعتبر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكاً لحقوق المرأة ويعاقب عليه بالسجن فيما يخص مرتكبي هذه الممارسة مع فرض عقوبات مشددة على الموظفين الصحيين. واعترافاً بأهمية التعاون من أجل القضاء عليه، أفاد العراق بأن برنامجه للتعاون يشمل مجلس المرأة ومختلف الإدارات الوزارية، بما في ذلك العمل والعدالة والصحة، مع تخصيص دور لكل قطاع من القطاعات، ولا سيما في إقليم كردستان. ونكرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أنها أنشأت إطاراً للتعاون مع مجلس الزعماء التقليديين لأفريقيا لتغيير المعايير التي تدعم الممارسات الضارة بحلول عام 2030.

31- وأشارت عدة متكلمين إلى الدور الأساسي الذي يؤديه كل من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية والمناصرين والمناصرات من الشباب بوصفهم عوامل للتغيير. وفي هذا الصدد، في ليبيا، عملت الجهود المشتركة بين مبادرة الاتحاد الأوروبي لتسليط الضوء، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال على تدريب 300 فتاة بشأن منع الممارسات الضارة والتصدي لها في مقاطعتي مونتسيرادو وغراند كيب ماونت. وفي "صوماليلاند"، في الصومال، قدم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة المشورة والخدمات السريرية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى 1000 فتاة، وتواصل

مع 1000 شخص آخر من الآباء والشباب والشابات من خلال البرامج المدرسية المتعلقة بالتأثير الضار لهذه الممارسة. وأشار المتكلمون أيضاً إلى عدة مبادرات أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية⁽¹¹⁾.

32- وشدد بعض المتكلمين على مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما ولاية الحماية التي تضطلع بها من خلال دورها في الرصد. وفي عام 2020، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان كتيباً أولياً لإجراء تحريات عامة من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث⁽¹²⁾.

33- وأشار إلى التعاون الدولي والتعاون الإقليمي بوصفهما عنصرين أساسيين آخرين لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتصدي له. وأبرز بعض المتكلمين دور المنظمات الإقليمية في ضمان اعتماد سياسات سليمة وزيادة التعاون فيما بين البلدان وفيما بين القارات. وفي عام 2012، اعتمدت الجمعية البرلمانية للمنظمة الدولية للفرانكوفونية قراراً مناهضاً لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية واستراتيجية لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة تدين الممارسات الضارة. وسلطت البرتغال الضوء على التزام جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويتجلى هذا الالتزام في إعلانها التأسيسي وفي الإعلان الختامي للجمعية البرلمانية الثامنة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بشأن مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، المعتمد في 11 كانون الثاني/يناير 2019.

34- واتفق المتكلمون على أهمية توفير الموارد المالية الكافية لمواصلة جهود القضاء على هذه الممارسة. وكررت عدة وفود تأكيد التزاماتها بمكافحة هذه الممارسة داخل حدودها ومن خلال سياساتها التعاونية والإنمائية. وأشارت كمبوديا إلى برنامج وطني للتدفقات النقدية وُضع لدعم المرأة وتنفيذ خطط عملها وخططها الاستراتيجية الوطنية بشأن حقوق المرأة. وقد جعلت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي من مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أولوية منذ عام 2004، حيث استثمرت أكثر من 25 مليون يورو في برامج، منها البرنامج المشترك بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأبلغت فرنسا عن أنها قدمت أكثر من 6,2 ملايين يورو بين عامي 2020 و2022 إلى الصندوق العالمي للناجين. وستواصل فرنسا تمويل المبادرات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء، والمراهقين والأطفال في غرب ووسط أفريقيا، واستثمرت أيضاً في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار تحالفات العمل التابعة لمنندى جيل المساواة في عام 2021. وأسهمت الولايات المتحدة بأكثر من 25 مليون دولار للمساعدة في إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء العالم، مع تعزيز إطارها القانوني المانع. وقدم الاتحاد الأوروبي، من خلال مبادرته "تسليط الضوء"، أكثر من 250 مليون يورو لتمويل برامج في أفريقيا للقضاء على العنف الجنسي القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

35- وردد بعض المندوبين التحديات التي أبرزها قرار المجلس 16/44، بما في ذلك التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 في القدرة على الحفاظ على التقدم المحرز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى المتكلمون أن الاستمرار في اليقظة أمر ضروري للقضاء على هذه الممارسة والإسهام في تحقيق الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسلط الضوء باستمرار على عدم وجود تدابير فعالة لمقاضاة الجناة وإتاحة الإمكانيات لضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والناجيات منه

(11) انظر على سبيل المثال، مداخلات من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال (متاحة في الرابط: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/47session/Pages/Statements.aspx?SessionId=43&MeetingDate=23/06/2021%2000:00:00>).

(12) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "إجراء تحريات عامة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث".

للحصول على سبل الانتصاف والجبر، والرعاية والخدمات الصحية، والصحة العقلية والمشورة النفسية الاجتماعية، والمساعدة القانونية، وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك على ضرورة تصحيح حالة التقاعس في مجال وضع السياسات والبرامج والخدمات التي تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والنشطة والهادفة للنساء والفتيات المعرضات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو اللواتي تعرضن له، وتنفيذها ورصدها.

جيم- تحويل الالتزامات إلى أفعال من أجل تحقيق نتائج مستدامة

36- ناقش المتكلمون الحاجة إلى ضمان أن يكون للتدخلات تأثير طويل الأجل ومستدام يتجاوز التغييرات الفورية في المعارف والمواقف. وأكد بعضهم أن التغيير المستدام يتطلب تدخلات معقدة قائمة على الحقوق، ومراعية للمنظور الجنساني، وللاعتبارات الثقافية على مختلف المستويات وداخل مختلف القطاعات. وهذا يعني مراعاة العناصر الثلاثة التالية وهي اعتماد قوانين وسياسات تشمل آليات قوية للمساءلة، وتوفير استجابات منسقة وسهلة المنال وعالية الجودة للفتيات والنساء اللواتي تعرضن لهذه الممارسة، فضلاً عن استراتيجيات وقاية شاملة تعالج المعايير الاجتماعية، وأدوار الجنسين والقوالب النمطية، وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والتمييز ضد النساء والفتيات. ويجب أن تكون هذه الإجراءات قابلة للتكيف وأن توضع في سياقها، بهدف التخلي التام عن هذه الممارسة.

1- توسيع نطاق الشراكات العالمية والوطنية بهدف إعداد استجابة شاملة لعدة قطاعات

37- سلم المتكلمون بضرورة ترسيخ الإجراءات في المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى التعجيل بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتشمل هذه المبادرات تقرير الأمين العام المعنون "جدول أعمالنا المشترك" ودعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وتحالف العمل التابع لمندى جيل المساواة بشأن العنف القائم على نوع الجنس والاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومؤتمر القمة الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في نيروبي في عام 2019، ونداء واغادوغو لعام 2019 من أجل العمل على القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ونداء القاهرة لعام 2019 من أجل العمل على القضاء على زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أفريقيا.

38- وأشار المتكلمون إلى أن تنفيذ الأهداف المحددة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تهدف إلى تمكين النساء والفتيات، وأسرهن، ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن ككل، أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأشار المتكلمون إلى مؤتمر قمة نيروبي الدولي للسكان والتنمية. وفي مؤتمر القمة هذا، التزم 250 مشاركاً من أصحاب المصلحة، بما يشمل الدول ومنظمات المجتمع المدني، بالتصدي للعنف الجنساني والممارسات الضارة المتمثلة في زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وذلك باعتماد نهج متكامل لتسريع عجلة التقدم. واتفق المتكلمون على أن التعبئة العالمية والمتعددة القطاعات المستمرة والمكثفة ضرورية لمنع الممارسات الضارة والقضاء عليها.

39- وفيما يتعلق بمكافحة إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أوصى المتكلمون بمواءمة الإجراءات مع الاستراتيجية العالمية لمنع مقدمي الرعاية الصحية من إجراء عمليات

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وسلموا بأن إذكاء الوعي بعواقبه الصحية الضارة لن يكون كافياً للقضاء على هذه الممارسة⁽¹³⁾.

40- وسلط المتكلمون الضوء على تعهد العديد من أصحاب المصلحة، في عام 2021، بالتزامات في إطار تحالف العمل التابع لمنتدى جيل المساواة بشأن العنف القائم على نوع الجنس، الذي يعزز الأطر القانونية والسياساتية غير التمييزية لمكافحة العنف الجنساني والممارسات الضارة. ومن بين أصحاب المصلحة هؤلاء الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، والآلاف من الناشطات النسويات، وقادة القواعد الشعبية، ومنظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وقادة الشباب، وممثلون عن المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. وبالتركيز على الشراكات، عملت تحالفات العمل التابعة لمنتدى جيل المساواة على تعبئة الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص من أجل إحراز تقدم بحلول عام 2026 يفضي إلى التحول نحو القضاء على العنف الجنساني ومنعه من خلال أربعة إجراءات ملموسة وهي تهيئة بيئات تمكينية للسياسات والقوانين والموارد، وزيادة برامج الوقاية القائمة على الأدلة، وتوسيع نطاق الخدمات الشاملة والمتاحة والجيدة للناجين، وتفويض المنظمات المستقلة التي تقودها الفتيات ومنظمات حقوق المرأة وتمكينها من ممارسة خبراتها⁽¹⁴⁾.

2- اعتماد قوانين وسياسات وخطط وتنفيذها

41- سلط المتكلمون الضوء على وجوب إدماج جميع الإجراءات في الأولويات الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان والصحة العامة، وفي الجهود الأعم الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ويجب أن تشمل الحلول الرامية إلى إنهاء ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الوقاية، والحماية والرعاية، ويجب ألا يكون ذلك على مستوى الأسرة فحسب، بل أيضاً على المستويين المؤسسي والمجتمعي، الأمر الذي يقتضي التزاماً من الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وجميع القطاعات.

42- وشدد المتكلمون على أن الأخذ بنهج شامل إزاء إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يعني الحصول على المعلومات، والتعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن تحقيق العدالة للفتيات والنساء المعرضات للخطر وللناجيات. وشددوا كذلك على ضرورة ضمان توفير الموارد الكافية لخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ووضع جداول زمنية للأهداف، مع تحديد أهداف ومؤشرات واضحة للرصد الفعال للبرامج وتقييم الأثر وتنسيق البرامج فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ودعوا إلى التفكير البناء وإلى وضع استراتيجيات لتمويل الإجراءات المبتكرة والمتضافرة والتكميلية.

43- وشدد المتكلمون على ضرورة التركيز على منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عن طريق إشراك الزعماء التقليديين والدينيين، والمجموعات المهنية ذات الصلة، مثل العاملين في مجالي الصحة والتعليم والأخصائيين الاجتماعيين، والسلطات في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات السياسية، والقضائية وإنفاذ القانون والهجرة. وأشار أيضاً إلى العمل مع المجتمعات المحلية من أجل الاستكشاف الجماعي وإيجاد السبل الكفيلة باحترام قيم هذه المجتمعات من دون إلحاق الضرر بالنساء والفتيات وانتهاك ما يتمتعن به من حقوق الإنسان. وسيطلب ذلك استراتيجيات تنسيق، أفقية ورأسية على السواء. وتشمل استراتيجيات التنسيق الأفقي مشاركة الكيانات من جميع القطاعات، بما في ذلك قطاعات التعليم، والصحة، والعدالة، والرعاية الاجتماعية، وإنفاذ القانون، والهجرة واللجوء، والاتصالات ووسائل الإعلام. ويجمع التنسيق

World Health Organization and others, “Global strategy to stop health-care providers from performing female genital mutilation” (2010) (13)

Generation Equality Forum, “Actions Coalitions: a global acceleration plan for gender equality” (2021). (14)

الرأسي بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، بمن فيهم البرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وزعماء المجتمعات المحلية التقليدية والسلطات الدينية، ومقدمو الرعاية الصحية، والمجتمع المدني، ومجموعات حقوق الإنسان، ومنظمات الشباب، والآباء، والأوصياء القانونيون والأسر، فضلاً عن النساء والفتيات، والرجال والفتيان. وأكد المتكلمون أيضاً ضرورة أن تعتمد الدول وتعجل بتنفيذ القوانين، والسياسات والبرامج التي تحمي النساء والفتيات وتمكنهن من التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهن، بما في ذلك ما يتعلق منها بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كجزء بالغ الأهمية من الاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

44- وفي سياق جائزة كوفيد-19، حث المتكلمون الدول على التعاون وعلى وضع استراتيجيات جديدة، مع مراعاة تأثير جائزة كوفيد-19 عن طريق إنكفاء الوعي، واعتماد خطط عمل وتدابير وطنية لتجريم هذه الممارسات، وضمان التعويضات والانتصاف الكامل لضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفيما يتعلق بالممارسة العابرة للحدود المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، شجع المندوبون الدول التي حظرت هذه الممارسة على اتخاذ تدابير متعمدة لثي مواطنيها عن اتخاذ إجراءات لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلدان التي تسمح بهذه الممارسة الضارة، بطرق منها اعتماد قوانين وسياسات دون إقليمية.

3- تمكين النساء والفتيات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين من تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة

45- شدد المتكلمون على أن التغيير القادم من داخل المجتمعات المحلية هو وحده الذي سيكون مستداماً. ودعا بعض المتكلمين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول، والقادة، والشركاء التقنيون والماليون، إلى تعزيز مشاركة الأشخاص المعنيين، بطرق، منها المبادرات الحكومية الدولية العالمية. وشدد المتكلمون على أن الجهود الرامية إلى القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب ينبغي أن تستهدف النساء والفتيات الأكثر عرضة للخطر واللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، بمن فيهن النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات، والنساء والفتيات اللواتي يعشن في المجتمعات الريفية والناحية، والفتيات الصغيرات. وينبغي للجهود الرامية إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أن تركز أيضاً على الدور المحوري للمرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير وأن تعترف به.

46- وأضاف المتكلمون أن الخطوات الرئيسية نحو الوقاية الفعالة من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتعزيز التصدي لها تشمل زيادة فرص الحصول على المعلومات، والتعليم، إلى جانب حملات التوعية وتدريب المهنيين من مختلف القطاعات. وتشمل هذه الجهود إعلام الفتيات بحقهن في اتخاذ قرار بشأن أجسادهن وإعلام الفتيان بالآثار السلبية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على صحة الفتيات والنساء ورفاههن. وشدد المتكلمون على أن البحوث تثبت أن الإبلاغ عن العواقب الضارة لهذه الممارسة لا يزال حافزاً للقضاء على المقاومة الاجتماعية والثقافية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأوصي بأن تولي الكيانات الحكومية مزيداً من الاهتمام للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، ولا سيما من يعانين من أوضاع هشة، فيما يتعلق بجملة أمور، منها إمكانية الحصول على المعلومات وكفائتها، وعلى الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات، مثل وجود الأماكن الآمنة والملاجئ وغيرها من خدمات الحماية الاجتماعية.

47- وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة إجراء الممارسة في الإطار الطبي، ذكر المتكلمون أن تعزيز فهم ومعرفة وزارات الصحة ومقدمي الرعاية الصحية ورباطاتهم ونقاباتهم المهنية، بوصفهم عوامل للتغيير، من شأنه أن يسهم في وقف هذه الممارسة. وينبغي أن يشمل ذلك وضع سياسات وبروتوكولات

صحية تدعو إلى القضاء على هذه الممارسة، سواء أكانت تحدث في المجتمع المحلي أو في البيئات الطبية أو في بيئات الشركات؛ وإدراج المحتوى المتعلق بالوقاية من المضاعفات الصحية ومعالجتها في مناهج مؤسسات الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب؛ وتمكين العاملين في مجال الرعاية الصحية من اتخاذ إجراءات لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإنهائها وتقديم الدعم للفتيات والنساء المتضررات، وتعزيز التنسيق بين النظم القانونية والصحية، والهيئات التنظيمية الصحية، وموظفي الرعاية الصحية، من أجل إنفاذ مدونات قواعد السلوك المهنية الصحية والقوانين المناهضة لهذه الممارسة. وقال المتكلمون أيضاً إن إنشاء شبكات بين الرباطات المهنية ونقابات قطاعات محددة، مثل مقدمي خدمات الرعاية الصحية، والزعماء الدينيين يمكن أن ييسر تحطيم فكرة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بوصفها "ممارسة دينية" وأن يتصدى للمعايير الاجتماعية الضارة التي تديمها.

48- وفيما يتعلق بعواقب جائحة كوفيد-19، أشار المندوبون إلى الدور الحاسم للمرأة والمنظمات النسائية في إدارة الأزمات والتخفيف من حدتها. وحث المتكلمون على إشراكهما بصورة متساوية ومجدية في إعداد عملية الاستجابة للأزمات وتنفيذها وتمويلها ورصدها على الصعد المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي. وأوصوا بأن تقدم الدول المتضررة تمويلاً إضافياً، ولا سيما للمنظمات الشعبية التي تعمل على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وبأن تتيح بناء القدرات والمساعدة التقنية لدعم الأنشطة والمبادرات الجديدة لهذه المنظمات وتوسيع نطاقها، وتضمن إدماج مسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كأولوية في صلب خطط الاستجابة للأزمات والإنعاش. وقالوا إن خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية يجب أن تعلن كخدمات أساسية لضمان تقديم الخدمات أثناء حالات الطوارئ. ويجب أن يكون الحصول على هذه الخدمات شاملاً، شأنه شأن الحصول على التربية الجنسية الشاملة.

4- تعزيز نظم المساواة على جميع المستويات

49- اقترح المتكلمون على الصعيد العالمي، اتباع نهج شامل إزاء المساواة لتعزيز العمل الجماعي لتحقيق الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة. أما على الصعيد الوطني، فقد ذكر المتكلمون ضرورة تعزيز تقديم التقارير إلى أجهزة الأمم المتحدة والأجهزة الإقليمية لحقوق الإنسان والتعاون معها، لدعم الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التقدم على الصعيد القطري، وتحديد المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً، والتصدي للتحديات. وأكد المتكلمون أن تفويض وتمكين أشكال أخرى من آليات المساواة يشكل، بالإضافة إلى الحماية القانونية والإدارية، عاملاً أساسياً لرصد الجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والإبلاغ عنها. وتشمل هذه الآليات المجموعات البرلمانية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وآليات المساواة التي يقودها المجتمع المحلي. وذكر أيضاً وضع البروتوكولات ومدونات قواعد السلوك لزيادة مساواة مقدمي الرعاية الصحية الذين يقومون بعمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على سبيل المثال.

50- وشدد المتكلمون على أن إنشاء نظم الرصد وتعزيزها، بما في ذلك جمع البيانات، من شأنه أن يساعد على تتبع القضايا الناشئة، مثل إجراء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في الإطار الطبي وعبر الحدود. وأكد المندوبون الدور الأساسي للدولة في جمع البيانات لتقديم تقديرات وطنية بشأن مدى انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتأثيرها في بلدانهم، وكذلك في دعم الكيانات ذات الصلة لتقييم تأثير البرامج والأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، على هذه الممارسة. وأبرز المتكلمون أيضاً أهمية دعم جهود جمع البيانات والرصد والإبلاغ التي تقودها المجتمعات المحلية للقضاء على هذه الممارسة. ودعا المتكلمون أيضاً الحكومات إلى زيادة دور الكيانات والقطاعات الحكومية المشاركة في منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها.

خامساً - الاستنتاجات

51- كشفت المناقشة التي دارت في الحلقة عن ضرورة بذل المزيد من الجهود للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومساعدة الضحايا والناجيات، وتوفير ما يناسب من الخدمات والدعم. وأشارت حلقة النقاش إلى أنه لم يعد من الممكن استخدام الأسباب التقليدية أو الدينية أو الثقافية كمبررات لاستمرار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. واتفق على ضرورة الإشارة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 16/44 لتعزيز العمل الجماعي لتحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة وإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وجميع الممارسات الضارة. ودعا المندوبون الدول وجميع أصحاب المصلحة إلى الامتثال لمتطلبات قرار المجلس 16/44 لتعبئة الجهات الفاعلة على جميع المستويات من أجل إحداث تأثير فعال.

52- وستكون زيادة الاعتراف بضرورة ربط تحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة بالمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية خطوة ضرورية نحو التعجيل بالقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وشددت حلقة النقاش على أنه يجب على جميع الدول أن تجعل مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من أولوياتها، بطرق منها إدماجها في صلب أولوياتها الإنمائية الوطنية، ووضع حلول تتضمن سياسات واستراتيجيات شاملة معدة لإعادة تأهيل الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتلبية احتياجاتهن.

53- وستفضي المشاركة المباشرة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما على مستويي الأسرة والمجتمع المحلي، إلى تسريع عجلة التقدم في هذا الشأن. ويجب أن تلتزم الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وجميع القطاعات بنشر المعرفة وضمان مشاركة المؤسسات والمجتمعات ككل مشاركة مجدية. ويجب أن تشمل هذه الجهود إشراك الزعماء التقليديين، والمجتمعات المحلية، والأسر، والفتيات والنساء، والمجموعات المهنية ذات الصلة، بما يشمل العاملين في مجالي الصحة والتعليم والأخصائيين الاجتماعيين، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطات في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات السياسية، والقضائية، والتشريعية، وإنفاذ القانون، والهجرة. وأخيراً، اعتبرت التدخلات المنسقة بالغة الأهمية لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإنهائها.